

دور التعليم في تنمية الرأس المال البشري من أجل الحد من البطالة في الجزائر

د. قاضي نجاة

(جامعة خميس مليانة)

الملخص:

ضمن هذا المقال سنتناول التعليم و دوره في تنمية الرأس المال البشري و ذلك من أجل الحد من البطالة. لان للتعليم دور مهم في زيادة الكفاءات ذوي شهادات جامعية و التي بدورها تتطلب انفاق معتبر من أجل الحصول عليها. و ان هذه الكفاءات في المجال الاقتصادي باستطاعتها خلف فرص العمل جديدة و ذلك بإنشاء مؤسسة أو تنفيذ مشروع و ذلك للحد من البطالة.

كما بينا في دراسة قياسية بأنه توجد علاقة عكسية بين التعليم و البطالة، أي تنخفض البطالة كلما اهتمنا بتعليم الفرد وبتكوينه أي كلما اهتمنا بتنمية الرأس المال البشري.

كلمات مفتاحية: البطالة، الاستثمار في التعليم، الرأس المال البشري، استثمار في الرأس المال البشري، معدل

التمدرس، عدد الخريجين من الجامعات

مقدمة:

كان التعليم منذ زمن طويل موضوع دراسة و التحليل في عديد من المجالات العلمية مثل علم الاجتماع والفلسفة و التاريخ... و لم ينتقل الى مجال العلوم الاقتصادية إلا في منتصف القرن العشرين مع ظهور البحوث و الدراسات الاولى التي تناولت مفهوم الرأس المال البشري (MARGINIER,1999,P.2)

لقد تناول الاقتصادي آدم سميث التعليم في كتابه الشهير "ثورة الامم" ، حيث أكد على أهمية التعليم من حيث دوره في منع الفساد بين العمال و في المحافظة على استقرار المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا. و رأى ايضا الاقتصادي كارل ماكس ان التعليم له علاقة مع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و أكد على أهمية التعليم و التدريب في زيادة كفاءة العمال و ترقية المهارات العمل لديهم. (دهان م.، 2010، ص2)

كما أعتبر هيجنز بأن التعليم هو احد عوامل الانتاج، لأنه بمثابة مدخلات و مخرجات الانتاج الشامل و أن قيمة التنمية تعمل على زيادة مخرجات السلع و الخدمات و بالتالي على زيادة جزء من الدخل القومي. (اسماعيل حسين عبد الباري،1982، ص.108)

لقد ادخل الاقتصادي مارشال على التعليم الجانب الاقتصادي، حيث اعتبر الاستثمار في البشر من أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة. (مرجع سابق)

كان تحليل العديد من المفكرين الاقتصاديين مركزا حول دراسة علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي، علاقة مخرجات التعليم و سوق العمل و الادمج المهني... حتى جاء الاقتصادي الأمريكي بيكر و اعتبر التعليم من اهم مصادر تكوين و تراكم الراس المال البشري، حيث اعتبر الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري أهمية في مستقبل الأفراد لان التعليم يكون الفرد و يهيئه لميدان العمل من اجل زيادة انتاجيته.

الجزائر أعطت اهتماما كبيرا للتعليم منذ الاستقلال من اجل الخروج من دائرة التخلف و الامية حيث استثمرت و أنفقت على التعليم من اجل تكوين اطارات الازمة لتنمية البلد حتى أصبح التعليم في يومنا هذا أهمية كبيرة لإيجاد فرص عمل جيدة و مرموقة. و هذا ما يجعلنا أن نطرح التساؤل التالي: هل تعليم له دور في تنمية الرأس المال البشري وذلك من أجل تخفيض البطالة في الجزائر؟

الاهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى:

- دراسة تطور التعليم في الجزائر
- تحليل تطور الاستثمار في التعليم في الجزائر
- دراسة تطور البطالة في الجزائر
- دراسة علاقة بين التعليم رأس المال البشري و البطالة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كون أن التعليم دور مهم في تكوين الافراد و المجتمعات ككل اي في تنمية الرأس المال البشري و ذلك من أجل جلب فرص العمل جيدة و مرموقة و ذات دخل جيد للأفراد للهروب من شبح البطالة.

تقسيمات الدراسة: بناء على ما سبق و تحقيقا للأهداف الدراسة قمنا بتقسيم دراستنا هذه الى 5 عناصر هي:

- الرأس المال البشري (تعريفه، محدداته و نظريات الاستثمار فيه)
- التعليم في الجزائر (تطوره و الاستثمار فيه)
- البطالة في الجزائر (تطورها، و الحلول من اجل تخفيضها)
- دراسة قياسية لعلاقة التعليم بالبطالة في الجزائر.

I- الرأس المال البشري:

1- مفهوم الرأس المال البشري:

ان المفاهيم و التعاريف التي تعطى للرأس المال البشري كثيرة و متعددة، تتسع بحسب رؤية الباحث و هدفه. فنجد أن مفهوم الرأس المال البشري بالمعنى الواسع هو مجمل المعارف التي يكتسبها الافراد خلال حياتهم، و التي يستخدمونها في انتاج السلع، الخدمات في الاسواق أو خارجها. (OCDE, 1996)

كما يعرف أيضا على أنه مجمل المعارف و المؤهلات و الكفاءات و كل المميزات الاخرى التي يملكها الانسان أو يكتسبها، و التي من شأنها أن تمدد بمزايا اجتماعية و اقتصادية و شخصية، تحقق له الرفاه الفردي و الاجتماعي و الاقتصادي. (OCDE, 2007)

اما بالمعنى الضيق، فالرأس المال البشري هو مجمل الاستثمارات في التعليم، الصحة، التكوين و التدريب في مكان العمل، التي تسمح برفع انتاجية العامل في سوق العمل (YU, 2001, pp. 2-3).

أما الاستثمار في الرأس المال البشري فيعرف على انه اتفاق على الانسان لزيادة دخله في المستقبل. (الحناوي، 2006، ص.1)

من كل هذه التعاريف نستنتج بأن الراس المال البشري هو الكفاءات و المهارات التي يكتسبها الفرد خلال حياته بواسطة التعليم و التكوين من أجل الحصول على فرص عمل جيدة (اما العمل في مؤسسة أو انشاء منصب عمل بتطبيق مشروع مؤسسة) و بالتالي الخروج من البطالة. و يجب استثمار في التعليم و التكوين من اجل تطوير الرأس المال البشري.

2- أبعاد الرأس المال البشري:

ان للرأس المال البشري أهمية كبيرة في تقدم و تحضر المجتمعات و كذا تنمية اقتصاديتها و له أبعاد متعدد

منها:

- أ- **البعد الثقافي:** ان تطور المجتمع حضاريا يكون بتنمية الرأس المال البشري و ذلك بزيادة عدد المتقنين و المؤهلين و بزيادة درجة الوعي لديهم،
- ب- **البعد الاقتصادي:** ان تعليم و تكوين الفرد يساعد على تنفيذ برامج ائتمانية للبلد، لان الفرد المؤهل لديه فرصة أكبر للعمل كمواطن منتج يحقق قيمة مضافة لاقتصاد البلد،
- ت- **البعد الاجتماعي:** ان التعليم ينمي قدرات الفرد الذهنية و الفكرية و يكسبه سلوكيات متوازنة و ايجابية تجعله أكثر تفهما للمشكلات الاجتماعية،
- ث- **البعد العلمي:** ان البحث العلمي و الابتكار و الاختراع يساهموا في تقدم التقني للبلد في جميع المجالات،
- ج- **البعد الامني:** ان تعليم و تكوين الفرد يخفف معدل البطالة و الذي يتناقص مع ارتفاع المستوى التعليمي مما يساهم في استقرار الامني للمجتمع. (مركز البحوث و الدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض)

3- قياس الرأس المال البشري:

رغم وجود صعوبة و عراقيل عديدة من اجل قياس الرأس المال البشري و ذلك راجع لاختلاف اراء الباحثين. إلا انه تم الاتفاق على اهم القياسات في ادبيات الاقتصادية للرأس المال البشري يمكن ان نذكر:

- معدل التمدرس،
- معدل القراءة،
- نسبة الحاصلين على شهادات جامعية،
- عدد براءات الاختراع،
- متوسط سنوات الدراسة لدى الطبقة النشيطة من السكان. (دهان م، 2010، ص.26-27)

في دراستي هذه سوف أهتم بمؤشرين أو مقياسين هما: معدل التمدرس وعدد الحاصلين على شهادات جامعية كمؤشرين مباشرين في تنمية الرأس المال البشري و يوجد مؤشرات أخرى غير مباشرة مثل عدد متكونين في التكوين المهني و عدد المؤسسات التعليمية و الجامعية و كذا استثمار في التعليم حيث تعتبر عوامل تساعد على زيادة معدل التمدرس و عدد الحاصلين على الشهادات الجامعية.

4- التعليم و نظريات الرأس المال البشري:

يوجد عدة نظريات التي تناولت موضوع التعليم من الناحية الاقتصادية، من اهمها نظرية الرأس المال البشري لاقتصادي بيكر (BECKER G.) و التي مهدت لها نظرية شولتز (SCHULTZ T. W.) و نظرية منصر (MINCER j.).

أ- التعليم و نظرية الاستثمار في الرأس المال البشري عند شولتز:

اعتبر شولتز أن نفقات التعليم و الصحة و الهجرة الداخلية هي نفقات استثمارية تمنح فرص للعمل على العكس ما كان سائدا من قبل حين كانت تعتبر هذه النفقات، نفقات استهلاكية. كما أكد على دور التعليم و التدريب في مكان

العمل في زيادة انتاجية الفرد، و من ثمة زيادة دخله و الدخل القومي ككل. (SCHULTZ T. W., 1961, pp.9)

و قد صنف شولتز أشكال الاستثمار في الرأس المال البشري الى خمسة و مجموعات كبرى هي:

- الصحة،
- التدريب و التكوين أثناء العمل،
- التعليم الرسمي،
- تعليم الكبار،
- هجرة و التنقل من أجل الاستفادة من فرص عمل أفضل. (SCHULTZ T. W., 1961, pp.11)

و قد ركز تحليله على التعليم الرسمي باعتباره شكلا من اشكال الرأس المال طالما انه يحقق خدمة منتجة ذات قيمة اقتصادية، و يعتبر اهم شكل من اشكال الاستثمار في الرأس المال البشري، بال هو الرأس المال البشري ذاته، لانه يمكن ان يفسر الجانب الاكبر من التغيرات و الاختلافات في دخل الفرد و المجتمع. (SCHULTZ T. W., 1961, pp.11)

ب- التعليم و نظرية الاستثمار في الرأس المال البشري عند بيكر:

يدرج بيكر ضمن الاستثمار في الرأس المال البشري كال النشاطات التي يمكن ان تنمي الموارد البشرية سواء كانت على شكل مداخيل نقدية أو اشباع رغبات ببيكولوجية و من بين انواع هذه الاستثمارات:

- التعليم،
- التدريب في مكان العمل،
- الهجرة،
- البحث على معلومات حول الاسعار و المداخيل،
- الصحة. (BECKER G. , 1993, pp.1)

تحاول نظرية الاستثمار الرأس المال البشري عند بيكر تقديم التفسير العلمي النظري و التحقق التجريبي للفرضيات و الملاحظات الآتية:

- الاجر المثالي للعامل يتناسب طرديا مع مستوى الكفاءات و يتزايد بمعدل متناقص مع العمر،
- الشباب يغيرون الوظائف أكثر من الكهول و بالتالي فهم يتلقون نصيبا أكبر من التعليم و التدريب في العمل من الكهول،
- معدلات البطالة تتناسب عكسيا مع مستوى كفاءات العامل. (BECKER G. , 1993, pp2.)

في هذه المقالة سأهتم بمعدل التمدرس و بعدد الخريجين من الجامعات أي ذوي التأهيل العلمي كمتغيرين يمثلان مستوى الكفاءة في الحاضر و المستقبل، لان التعليم يزيد من فرص العمل لدى طالبه و بالتالي الخروج من شبح البطالة. و هذا ما سنتطرق اليه في النقاط الالية و لكن قبل ذلك سوف ندرس تطور التعليم و الاستثمار فيه و كذا تطور البطالة من أجل تحليل العام للظاهرتين.

II- التعليم في الجزائر:

ان الدولة الجزائرية اعطت اهتماما كبيرا للتعليم باعتباره استثمارا انتاجيا و استراتيجيا و هذا منذ الاستقلال و ذلك باعتباره اجباريا عند الاطفال دون 16 سنة مع تحقيق مبدأ التساوي بين الجنسين في الالتحاق بالمقاعد الدراسية مع تعميم التعليم و توسيعه على كل ارجاء البلاد دون أن ننسى مجانية التعليم في الجزائر.

1- تطور التعليم في الجزائر:

لقد تطور التعليم في الجزائر منذ الاستقلال و ذلك لاهتمام الدولة بهذا القطاع، سنستعرض في ما يلي أهم المؤشرات التي أظهرت هذا التطور.

أ- معدل التمدرس حسب المستوى:

عرف معدل التمدرس تطور ايجابي و منتظم بعد الاستقلال حيث كان سنة 1965 يقدر بـ 32,3% و أصبح في السنوات الاخيرة يقترب من 100 % و هذا ما يوضحه الجدول رقم 1 و الشكل رقم 1، و هذا راجع لعدة أسباب منها:

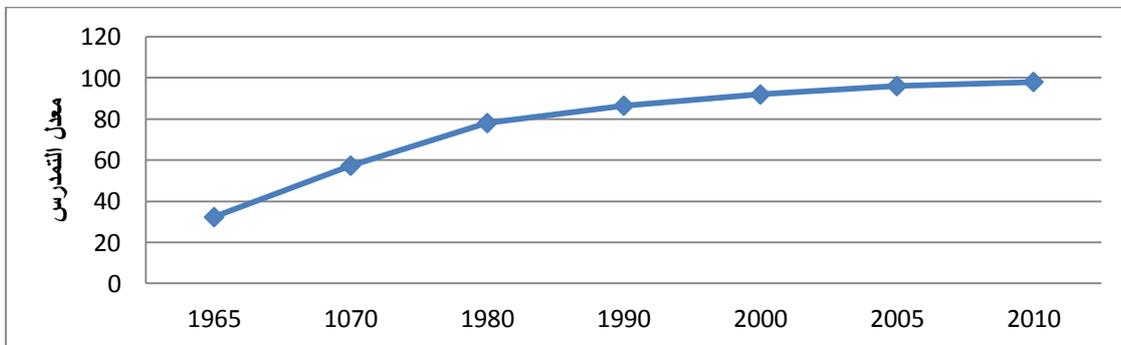
- اهتمام الدولة بالتعليم من ناحية الانفاق عليه
- مجانية التعليم في كل مستويات من الابتدائي عتي الجامعي
- و اجبارية التعليم حتى السن 16 سنة في كل من المستويين الابتدائي و المتوسط.

الجدول رقم 1: تطور معدل التمدرس خلال الفترة (1965-2010)

السنوات	1965	1970	1980	1990	2000	2005	2010
معدل التمدرس (%)	32,3	57,3	78,0	86,42	91,88	96,0	98,0

المصدر: ديوان الوطني للاحصاء و وزارة التربية.

الشكل رقم 1: تطور معدل التمدرس خلال الفترة (1965-2010)



المصدر: الجدول رقم 1

ان زيادة في عدد المتدربين في كل الاطوار يؤدي بدوره الى زيادة عدد المقاعد الدراسية، و هذا ما بذلته الدولة كجهود من أجل تطور معدل التمدرس و بالتالي الاهتمام بالتعليم كركيزة لتطوير المجتمع و زيادة في الكفاءات المستقبلية من أجل النهوض باقتصاد البلد و تنميته. من الجدول الموالي نلاحظ تطور ملحوظ لعدد المؤسسات التعليمية حيث كان عددهم الاجمالي من الابتدائي الى الثانوي يقدر بـ 4528 في سنة 1965 و أصبح يقدر بـ 24531 سنة 2011.

الجدول رقم 2: تطور عدد المؤسسات التعليمية حسب المستوى خلال الفترة (1965-2011)

السنوات	1965	1970	1980	1990	2000	2005	2011
عدد المؤسسات التعليمية	4065	5263	9034	12694	15729	17041	17843
الابتدائي	418	502	1073	2248	3319	3847	5007
المتوسط	45	67	208	758	981	1423	1870
الثانوي	4528	5832	10315	15700	20029	22311	24531
الاجمالي							

المصدر: ديوان الوطني للإحصاء و وزارة التربية

ب- عدد الطلبة الجامعيين و الخريجين:

لقد كان التعليم العالي في الجزائر جد متأخر في كل المعايير غداة الاستقلال حيث كان عدد الطلبة المسجلين في سنة 1965 يقدر بـ 5636 طالب فقط في مرحلة التدرج و كان عدد الحاصلين على الشهادات الجامعية في نفس السنة 197 طالب متخرج و الذي سجلوا في مرحلة ما بعد التدرج يقدر بـ 211 طالب.

و في عام 1970 تضاعف عدد الطلبة المسجلين مقارنة بسنة 1965 حيث أصبح العدد 12243 طالبا في مرحلة التدرج و 317 طالب في مرحلة ما بعد التدرج و تخرج في هذه السنة 759 اطارا جديدا.

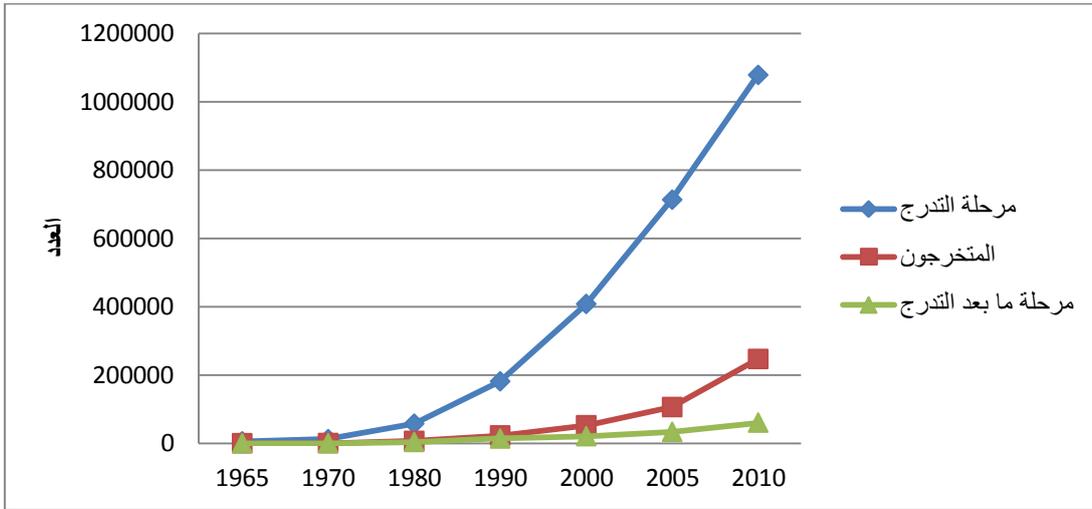
و بعدها تواصل ارتفاع عدد الطلبة في مرحلة التدرج حتى أصبح في سنة 2010 يقدر بـ 1077945 هذا ما أدى الى زيادة في عدد الحاملين للشهادات الجامعية، حيث تخرج 246743 اطارا جديدا سنة 2010. و هذا ما يعبر عن الجهود التي بذلت على مستوى التعليم العالي في الجزائر. أنظر الجدول الموالي و الشكل المرافق له.

الجدول رقم 3: تطور عدد الطلبة الجامعيين و الخريجين خلال الفترة (1965-2010)

السنوات	1965	1970	1980	1990	2000	2005	2010
مرحلة التدرج	5636	12243	57445	181350	407795	712833	1077945
المتخرجون	197	759	6963	22917	52804	106000	246743
مرحلة ما بعد التدرج	211	317	3965	13967	20846	33630	60617

المصدر: ديوان الوطني للإحصاء و وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

الشكل رقم 2: تطور عدد الطلبة الجامعيين و الخريجين خلال الفترة (1965-2010)



المصدر: جدول رقم 3

زيادة عدد الطلبة المتواصل في كل سنة أرغم الدولة في زيادة المقاعد البيداغوجية و ذلك بزيادة الشبكة الجامعية حيث أصبحت في سنة الجامعية 2012/2011 تتكون من:

- 43 جامعة
- 7 مركز جامعي
- 15 مدرسة وطنية
- 5 مدارس عليا للأساتذة
- 9 مدارس تحضيرية
- 6 مؤسسات تكوين العالي خارج القطاع التعليم العالي و البحث العلمي. (وزارة التعليم العالي و البحث العلمي)

اهتمت الدولة كذلك بالجانب البيداغوجي، فأصبحت منظومة التعليم العالي تسعى بكل جهودها في تأدية المهام

التالية:

- تكوين الاطارات الضرورية للتنمية الاقتصادية و الثقافية للبلاد
- تلقين الطلبة مناهج البحث و ترقية و تكوين بالبحث
- المشاركة في تكوين المتواصل و التكوين مدى الحياة. (وزارة التعليم العالي و البحث العلمي)

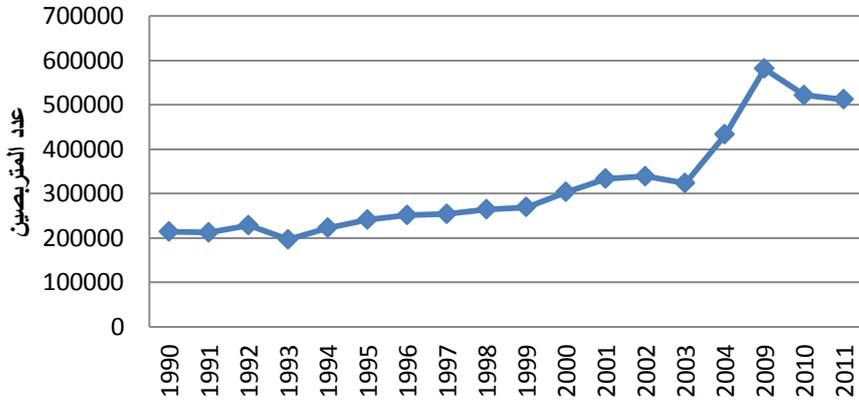
ت- تطور التكوين و التعليم المهني:

اهتمت الجزائر بقطاع التكوين المهني كوسيلة لامتناس التلاميذ الراسيين في امتحانات التعليم الاساسي و البكالوريا و ذلك لإعطاء فرصة لهؤلاء التلاميذ من اجل النجاح. هذا القطاع يقوم بإنشاء يد عاملة مؤهلة و مدربة و ذات مستوى عال حتى يسهل ادماجهم بسرعة في ميدان العمل حيث عرف عدد المتكويين ارتفاعا بنسبة أكثر من 50% خلال فترة 1990-2011، حيث كان هذا العدد سنة 1990 214102 متربصا و أصبح سنة 2011 حوالي 512359 متربص.

الجدول رقم 4: تطور عدد المتكويين في التكوين و التعليم المهني خلال الفترة (1990-2011)

السنوات	عدد المتكويين
1990	214102
1991	212203
1992	228414
1993	196421
1994	222905
1995	241143
1996	251347
1997	253874
1998	264377
1999	269625
2000	303564
2001	333501
2002	338797
2003	323432
2004	433384
2009	581710
2010	521513
2011	512359

الشكل رقم 3: تطور عدد التكوين في التكوين و التعليم المهني خلال الفترة (2011-1990)



المصدر: وزارة التكوين و التعليم المهني

تسعى منظومة التكوين و التعليم في الجزائر باعتبارها أحد مكونات النظام التعليمي في الجزائر الى:

- تنمية الموارد البشرية بتكوين اليد العاملة المؤهلة في جميع ميادين النشاطات الاقتصادية
- ترقية الاجتماعية و المهنية للعامل
- تلبية حاجات سوق العمل
- ضمان منح كل مواطن تأهيلا مهنيا معترفا به. (وزارة التكوين و التعليم المهني)

2- تطور الاستثمار في التعليم في الجزائر:

ان تطور التعليم يكون بالاهتمام بالجانب المادي أي الاستثمار فيه و هذا ما سنعالجه في النقاط التالية:

أ- تطور نسبة الانفاق العمومي على التعليم :

استثمرت الجزائر منذ الاستقلال و الى يومنا هذا مبالغ كبيرة في سبيل تكوين الرأس المال البشري، حيث عرف الانفاق العمومي على التعليم مقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة 1965 الى 2007 نموا مضطربا مع نسبة النمو 21% لمدة 42 سنة. كما عرف نموا متسارعا و مضطربا خلال فترة 1965-1986 الى ان وصل ذروته سنة 1986 بنسبة 9,4% و بعد هذه السنة عرف انخفاض محسوس الى ان بدأ بالاستقرار ابتداء من سنة 1996 الى 2010. (أنظر

دور التعليم في تنمية الرأس المال البشري من أجل الحد من البطالة في الجزائر

الشكل رقم 4 و الجدول رقم 5). حيث أن نسبة الانفاق على التعليم تتأثر بعدد المتدربين و كذا بعدد الخريجين من الجامعات و ما سنتطرق اليه في العنصر الموالي.

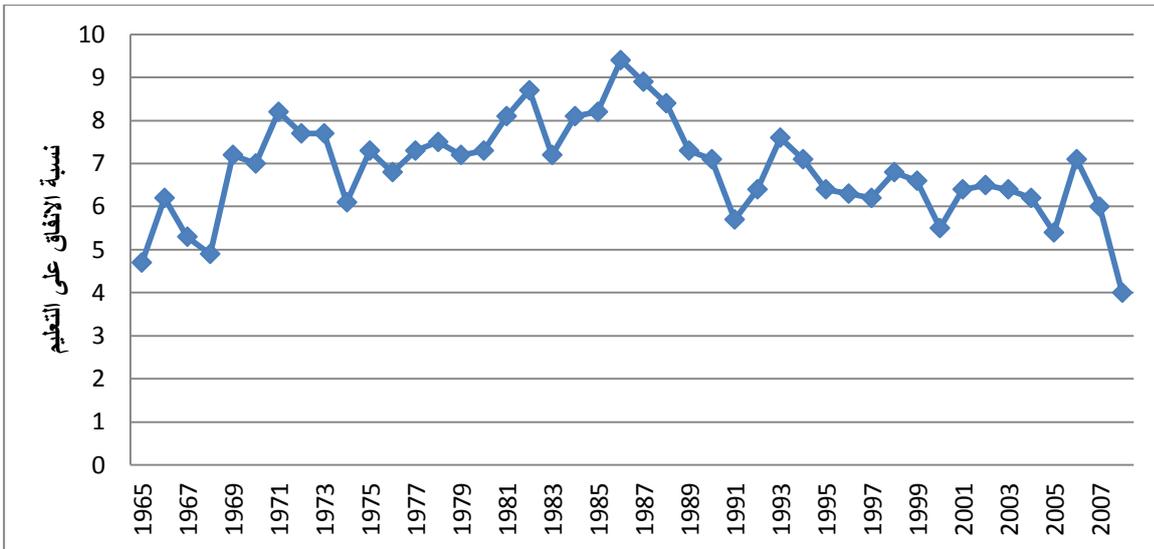
الجدول رقم 5 : تطور نسبة الانفاق العمومي على التعليم¹ في الجزائر خلال الفترة (1965 - 2010)

السنوات	مجموع الانفاق العمومي على التعليم (%)	السنوات	مجموع الانفاق العمومي على التعليم (%)
1965	4,7	1987	8,9
1966	6,2	1988	8,4
1967	5,3	1989	7,3
1968	4,9	1990	7,1
1969	7,2	1991	5,7
1970	7,0	1992	6,4
1971	8,2	1993	7,6
1972	7,7	1994	7,1
1973	7,7	1995	6,4
1994	6,1	1996	6,3
1975	7,3	1997	6,2
1976	6,8	1998	6,8
1977	7,3	1999	6,6
1978	7,5	2000	5,5
1979	7,2	2001	6,4
1980	7,3	2002	6,5
1981	8,1	2003	6,4
1982	8,7	2004	6,2
1983	7,2	2005	5,4
1984	8,1	2006	7,1
1985	8,2	2007	6,0
1986	9,4	2010	4,0

المصدر: (دهان م., 2010، ص.156، 166، 161), (unicef.org)

الشكل رقم 4 : تطور نسبة الانفاق العمومي على التعليم في الجزائر خلال الفترة (1965 - 2010)

¹ نسبة الانفاق العمومي على التعليم : محسوبة مقارنة بالنتائج المحلي الاجمالي الخام



المصدر: الجدول اعلاه

حيث أن نسبة الانفاق على التعليم تتأثر بعدد المتدربين و كذا بعدد الخريجين من الجامعات و ما سنتطرق اليه في العنصر الموالي.

ب- علاقة الانفاق على التعليم و مؤشرات التعليم في الجزائر:

نود دراسة تغير الانفاق على التعليم بتغير مؤشرات التعليم أي نريد معرفة هل يوجد تأثير ايجابي لمؤشرات التعليم على حجم الانفاق و بالضبط هل زيادة في معدل التمدرس و في عدد الخريجين يتطلب زيادة في الانفاق على التعليم.

لدراسة هذه العلاقة سنستعمل نموذج خطي متعدد و ذلك باستعمال معطيات مذكورة سلفا لفترة ما بين 1970-2007، حيث المتغير التابع هو "نسبة الانفاق على التعليم" و المتغيرات المستقلة: "معدل التمدرس" و "عدد الخريجين من الجامعات".

نموذج الدراسة مقبول بمستوى دلالة 5% و ذلك حسب اختبار فيشر و نلاحظ أيضا أنه يوجد علاقة قوية بين المتغيرين: "معدل التمدرس" و "عدد الخريجين من الجامعات" و "نسبة الانفاق على التعليم" (أي معامل الارتباط المتعدد يساوي 0,612) و أن "معدل التمدرس" و "عدد الخريجين من الجامعات" هم متغيرين مستقلين يفسرون تغير نسبة الانفاق ب 37%. (أنظر الجدول رقم 6)

نلاحظ أيضا أن معاملات الانحدار مقبولة عند مستوى دلالة 5% حسب اختبار ستودنت و هذا يعني بأنه يوجد تأثير موجب لمتغيرين "معدل التمدرس" و "عدد الخريجين من الجامعات" على "نسبة الانفاق على التعليم" أي كل زيادة في "معدل التمدرس" يزيد بضررب 2,53 في "الانفاق على التعليم" و كل زيادة في "عدد الخريجين من الجامعات" يزيد بضررب 2,167 في "الانفاق على التعليم". (أنظر الجدول رقم 6)

الجدول رقم 6: نتائج معادلة الانحدار الخطي المتعدد "النسبة الانفاق على التعليم" بدلالة "معدل التمدرس" و "عدد الخريجين من الجامعات"

متغير تابع : نسبة الانفاق على التعليم							
احتمال t P-value t	ستيودنت t	معاملات الانحدار B	احتمال F P-valueF	فيشر F	معامل التفسيري R ²	معامل الانحدار R	متغيرات مستقلة
0,003	3,276	2,530	0,004	7,181	0,374	0,612	معدل التمدرس
0,003	2,806	2,167					عدد الخريجين
0,001	3,854	49,249					الثابت

المصدر: معالجة المعطيات باستعمال SPSS

III - البطالة في الجزائر:

سوف نتطرق في النقاط التالية الى تحليل ظاهرة البطالة من حيث تطورها عبر الزمن و كذا الاستراتيجيات للحد منها.

1- تطور البطالة

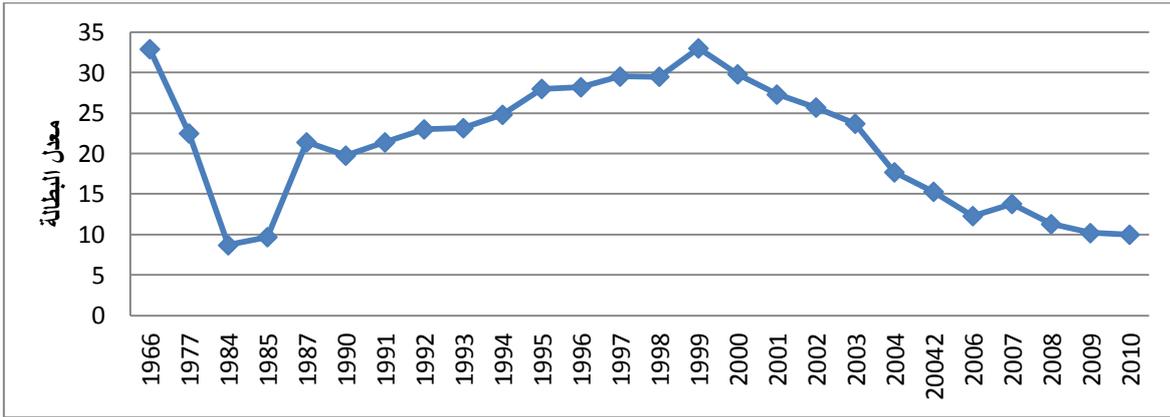
بعد الاستقلال وجدت الدولة الجزائرية نفسها تتخبط في مشكلة البطالة حيث قدر معدل البطالة ب 32,9% سنة 1966 و بعدها عرف انخفاضا ملحوظا الى أن وصل الى 8,7% سنة 1984 و التي تعتبر أقل نسبة عرفتها الجزائر الى يومنا هذا. ابدا من سنة 1985 بدأ معدل البطالة يعرف ارتفاعا ملحوظا و ذلك بسبب الازمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في بداية الثمانينات و ذلك لانخفاض ثمن البترول مما ادى الى عدم خلق مناصب جديدة للشغل و خاصة مع ارتفاع الفئة النشطة و بالأخص الفئة الحاصلة على الشهادات. ابتداء من سنة 2000 بدأ المعدل في انخفاض ستمر الى أن وصل سنة 2010 الى 10%، (أنظر الجدول رقم 7 و الشكل الموافق له) هذا الانخفاض راجع الى عدة استراتيجيات فعالة التي قامت بها الدولة من أجل الحد من مشكلة البطالة. و هذا ما سنتطرق اليه في النقطة الموالية.

الجدول رقم 7: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة ما بين 1966-2010

السنوات	1966	1977	1984	1985	1987	1990	1991	1992	1993
معدل البطالة (%)	32,9	22,5	8,7	9,7	21,4	19,76	21,4	23	23,15
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل البطالة (%)	24,8	28	28,2	29,52	29,5	33	29,8	27,3	25,7
السنوات	2003	2004	2004	2006	2007	2008	2009	2010	
معدل البطالة (%)	23,7	17,7	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2	10	

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

الشكل رقم 5: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة ما بين 1966-2010



المصدر: جدول رقم 7

2- برامج المساعدة على التشغيل و محاربة البطالة و خلق النشاط الاقتصادي:

أخذت الدولة على عاتقها مسؤولية مكافحة البطالة و عملت على ادماج العاطلين عن العمل و خاصة ذوي الكفاءات من أجل المشاركة في تنمية النشاط الاقتصادي و ذلك بوضع أجهزة ادارية من أجل الحد من البطالة و خلق أنشطة اقتصادية. فوجدت الدولة الجزائرية امام واقع تزايد الهام للفئة الحاصلة على شهادات هذا ما جعلها الاسراع في ايجاد حلول من أجل مكافحة البطالة خاصة عند هذه الفئة.

هذه الدراسة أعطت أهمية لتعليم و لتكوين الرأس المال البشري، لان الفرد المتعلم يفرض وجوده من أجل خلق فرص العمل و يفرض على الدولة لتحقيق ذلك. من اجل ذلك سوف اخذ بعين الاعتبار إلا الاجهزة التي تهتم بدوي الكفاءات و شهادات جامعية.

أ- أشغال المنفعة العامة كهيئة العمالة (Tub-Himo)

يعتبر هذا الجهاز كأحد البرامج الاقتصادية الهامة لمعالجة البطالة خاصة بين الشباب. حيث صمم في اول مرة ليستفيد منه الشباب المقبل عن العمل لأول مرة. هذا البرنامج طبق منذ سنة 1997 يهدف الى انشاء مكثف لمناصب الشغل المؤقتة في المناطق الأكثر تضررا من البطالة و ذلك من خلال فتح ورشات و أشغال كبرى تتعلق بتنمية الهياكل القاعدية لمختلف البلديات.

كما يسعى هذا البرنامج الى تحقيق قيمة اقتصادية مضافة من خلال المشاريع و يعتمد في ذلك على القطاع الخاص قصد تشجيع روح المقاومة و انشاء مؤسسة صغيرة.

ب- عقود ما قبل التشغيل (CPE):

لقد دخل هذا البرنامج حيز التطبيق سنة 1998 و هو موجه لفئة الشباب حاملي الشهادات الجامعية و التقنيين الساميين الذي تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة بحيث تمتد فترة العقد لمدة 12 شهرا قابل للتجديد. يهدف هذا البرنامج الى تسهيل ادماج المتخرجين الجدد في سوق العمل و تمكينهم من اكتساب الخبرة المهنية الكافية و تشجيع المستخدمين على توظيف هذه الفئة من الشباب.

ث- القرض المصغر (*Micro-Crédit*)

دخل هذا الجهاز حيز التنفيذ ابتداء من سنة 1999 للحد من البطالة و هو موجه لجميع الاشخاص الراغبين في انشاء مؤسساتهم الخاصة و خلق مناصب شغل جديدة. و مؤخرا أصبح موجه بالاكثرية الى الشباب الحاملين للشهادات الجامعية و ذوي كفاءات من اجل خلق مناصب شغل جديدة بدلا من البحث على مناصب شغل و ذلك من أجل الحد من البطالة. و هذه الاستراتيجية تبتتها الدول من أجل تخفيف العبء على المؤسسات العمومية و مشاركة الكفاءات في تنمية اقتصاد البلد.

IV-علاقة بين البطالة و مؤشرات التعليم:

نود دراسة تغير "معدل البطالة" بتغير مؤشرات التعليم أي نريد معرفة هل يوجد تأثير لمؤشرات التعليم على معدل البطالة و بالضبط هل زيادة في معدل التمدرس و في عدد الخريجين يؤدي الى انخفاض البطالة.

لدراسة هذه العلاقة سنستعمل نموذج خطي متعدد و ذلك باستعمال معطيات مذكورة سلفا لفترة ما بين 1984-2010، حيث المتغير التابع هو "معدل البطالة" و المتغيرات المستقلة: "معدل التمدرس" و "عدد الخريجين من الجامعات".

نودج الدراسة مقبول بمستوى دلالة 5% و ذلك حسب اختبار فيشر و نلاحظ أيضا أنه يوجد علاقة قوية بين المتغيرين: "معدل التمدرس" و "عدد الخريجين من الجامعات" و "معدل البطالة" (أي معامل الارتباط المتعدد يساوي 0,733) و أن "معدل التمدرس" و "عدد الخريجين من الجامعات" هم متغيرين مستقلين يفسرون تغير "معدل البطالة" ب 58%. (أنظر الجدول رقم 8)

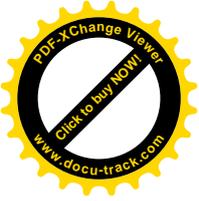
نلاحظ أيضا أن معاملات الانحدار مقبولة عند مستوى دلالة 5% حسب اختبار ستودنت و هذا يعني بأنه يوجد تأثير سلبي لمتغيرين "معدل التمدرس" و "عدد الخريجين من الجامعات" على "معدل البطالة" أي كل زيادة في "معدل التمدرس" ينقص بضرب (-3,242) في "معدل البطالة" و كل زيادة في "عدد الخريجين من الجامعات" ينقص بضرب (-3,521) في "معدل البطالة". (أنظر الجدول رقم 8)

الجدول رقم 8: نتائج معادلة الانحدار الخطي المتعدد "المعدل البطالة" بدلالة "معدل التمدرس" و "عدد الخريجين من الجامعات"

متغير تابع : نسبة الانفاق على التعليم							
احتمال t P-value t	ستيودنت t	معاملات الانحدار B	احتمال F P-valueF	فيشر F	معامل التفسيري R ²	معامل الانحدار R	متغيرات مستقلة
0,000	-5,140	-3,242	0,000	16,764	0,583	0,733	معدل التمدرس
0,000	-5,521	-3,521					عدد الخريجين
0,000	-4,828	-371,02					الثابت

المصدر: معالجة المعطيات باستعمال SPSS

من هذا النموذج المبني على معطيات رسمية لكل من الديوان الوطني للإحصاء و وزارة التربية و وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، نستنتج بأن ذوي الشهادات الجامعية لهم دور مهم في الحد من البطالة و ذلك بانشاء مؤسسات خاصة



و مشاريع اثنائية من أجل خلق مناصب عمل جديدة. و ان التمدرس يعتبر كضمان للتعليم و التكوين العنصر البشري من أجل خلق فئة متكونة و مؤهلة لخلق مناصب شغل مستقبالا.

الخلاصة:

يعتبر التعليم أداة للتغيير الاجتماعي و الاقتصادي لأي بلد. و الجزائر كغيرها من الدول السائرة في طريق النمو و الرغبة في الخروج من دائرة

التخلف و الأمية، فأصبح اهتمامها بالتعليم و التكوين حيث خصصت له نفقات معتبرة من أجل تطويره، و ذلك بزيادة عدد المتدربين و عدد الطلبة الجامعيين و الخريجين.

بما ان التعليم هو من اهم عوامل تنمية الراس المال البشري و ذلك بزيادة عدد المؤهلين الحاصلين على شهادات معتبرة التي تشارك في تنمية البلد و ذلك بإنشاء مؤسسات صغيرة من أجل خلق مناصب شغل جديدة. و هذا ما يعتبر كإستراتيجية فعالة للحد من البطالة في الجزائر.

المراجع المستعملة:

- اسماعيل حسين عبد الباري (1982)، ابعاد التنمية، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة.
- الحناوي ح. (2006)، رأس المال البشري: تأصيل نظري و تطبيق على مصر، الاسكندرية، مصر، مركز الاسكندرية للكتاب.
- دهان محمد (2010)، الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري: مقارنة نظرية و دراسة تقييمية لحالة الجزائر. اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري بقسنطينة.
- مركز البحوث و الدراسات بالغرفة التجارية و الصناعية بالرياض، الاستثمار في الرأس المال البشري، تاريخ البحث: اكتوبر 2013.
- MAGINIER, (1999), Introduction à l'économie de l'éducation, Grenoble, France.
- OCDE (1996), Mesurer le capital humain : vers une comptabilité du savoir acquis, paris.
- OCDE (2007), Le capital humain : comment le savoir déterminer notre vie, Paris, France.
- SHULTZ T. W. (1661), capital formation by education, journal of political economy (6)/
- BECKER G. (1993), Human capital a theoretical and empiric analysis, with special reference to education Chicago, university of Chicago press.

المواقع الالكترونية:

- Site du ministère de l'éducation nationale/ www.meduction.edu.dz/
- Site du ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique / www.mesrs/dz
- Site du ministère de la formation et de l'enseignement professionnelles/ www.mfp.gov.dz
- Site des fonds des nations unis pour l'enfance/ www.unicef.org